

الملتقى الافتراضي الوطني حول المعاملات الإلكترونية في الجزائر

التأكيد على ضرورة تنلجيع المؤسسات النانئة في مجال الخدمات الرقمية

مواكبة القطاع المصرفي لتحديات المعاملات الإلكترونية بسبب هيمنة التسيير الإداري للبنوك وهيمنة هذه الأخيرة على الأسواق المصرفية حال دون تطوّر هذا النوع من التجارة.

وتناولت الدكتورة فاطمة الزهراء قاسمي من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في مداخلتها مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية في الجزائر بالنسبة للأفراد والمؤسسات والدولة منها تحسين الخدمات العامة للمواطنين وسهولة الوصول للأسواق العالمية وزيادة الصادرات الوطنية، أما العيوب التي تعرفها هذه التجارة هي صعوبة التحقق من هوية المتعاملين الاقتصاديين وتهديد أنظمة الأمان للشركات.

وركزت المتدخلة على التحديات التقنية والتكنولوجية منها ضعف البنى التحتية للاتصالات في الجزائر وضعف مستوى التكوين إضافة إلى ثقة المشتري في حقيقة وجود السلعة والموقع، ومدى حجية العقد الإلكتروني وقبوله في الإثبات إضافة إلى مشكلة الاختصاص القضائي في فض النزاعات، هذا اعتبرت المتدخلة أن التجارة الإلكترونية في الجزائر عرفت ازدهارا كبيرا بفضل تحديات فيروس كورونا حيث أحرزت الجزائر تقدما في تطور التجارة الإلكترونية نظها من المرتبة 109 إلى المرتبة 80 حسب التقرير السنوي الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2021. وأوضحت الدكتورة قاسمي أهم متطلبات التجارة الإلكترونية في الجزائر والمتعلقة بتوفير إطار تشريعي وتنظيمي لدعم البيئة الملائمة للتجارة الإلكترونية إضافة إلى رفع معدل الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير وتكوين الموظفين في البنوك وكذلك تقوية البنى التحتية للجهاز المصرفي.



بالتجارة الإلكترونية والمنظم لحياة التجارة الإلكترونية وقانون 18/07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وذلك بسبب وضع المشرع لتشريعات استباقية متناقضة مع الواقع الاقتصادي والذي يعاني من تخلف كبير في إطار الرقمنة جراء عدم مواكبة غالبية الإدارات والمؤسسات والمرافق العمومية لهذا النوع من التكنولوجيا.

وأوضح المتدخلة أن هذا التشريع غير كاف نظرا للتحديات المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية لمستخدمي الفضاء الإلكتروني، وخاصة المستهلك رغم أن الدستور الجزائري هو الدستور العربي الوحيد الذي دستر الحق في حماية المعطيات الشخصية في المادة 47 منه إلا أن عدم فاعلية المناقشة بين الفاعلين الاقتصاديين في أسواق الخدمات الرقمية وغياب سياسة تحفيزية مشجعة للمعاملات الإلكترونية خصوصا بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وعدم

الضوابط الشرعية والقانونية. وأكد المتدخلون من مختلف الجامعات الوطنية على غرار جامعة بشار، الإخوة منتوري قسنطينة، جامعة وهران وجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية والذي نظمته جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بدعم قطاع البحث وإدماج الجامعة في المحيط الاقتصادي، على ضرورة إحداث مرجعية فقهية موثقة ومعتمدة وموحدة للرجوع إليها عند وجود معاملة مستجدة تحتاج لبيان حكمها.

وتطرّق الدكتور سامي بن حملة من جامعة الإخوة منتوري إلى واقع المعاملات الإلكترونية في الجزائر مؤكدا أن جائحة كورونا فرضت هذا النوع من التجارة، وأن الإطار القانوني في الجزائر عرف تناقضا صارخا مع الواقع رغم توفر الترسالة القانونية التي تضمن هذا النوع من المعاملات بدءا بقانون النقد والقرض الصادر عام 1990 إلى غاية قانون 18/05 المتعلق

أجمع المشاركون في الملتقى الافتراضي الوطني الموسوم بـ «المعاملات الإلكترونية في الجزائر تحديات الحاضر ورهانات المستقبل» على ضرورة تشجيع المؤسسات الناشئة في مجال الخدمات الرقمية، بالإضافة إلى وضع سياسة تحفيزية لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على استخدام وسائل الدفع الحديثة، إلى جانب تحسين خدمات الأنترنت والبنى التحتية الرقمية من أجل تحقيق الاقتصاد الرقمي.

دلال بوعلام

ودعا المشاركون في الملتقى الوطني الهادف إلى بيان أهمية المعاملات الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية إلى مراقبة التطبيقات الإلكترونية لحماية للأمن الشخصي والعام، إضافة إلى وضع إطار تشريعي تنظيمي متكامل يقر بصحة ونفاذ التصرفات الإلكترونية ومنحها الحجّة القانونية وإنشاء جهات رقابية تلزم بالمعاملات الإلكترونية